

لم (قوله) وفيه محنة لا يجوز له هالكه لانه قد يفرض
 ثم الميعتج ان فان حاصله ان لا يمنع حصول الاشكال
 السابقة وانما منع حصوله في ذلك فنزاع في الوجود في الياسه
 (قوله) لا بد من مثل سابق (قوله) هذا لما يقدر بحدوث القدره بالمال
 ولما اعلم يقدر استقامه هالكه لا يبداهه فيمنع قبل ظهور الفعل
 للمدبر ثم تعاقب العاخر (قوله) وهو عليه اني انت جبرانه
 هذا مذهب في نظر السارح حيث قال يجوز ان يمنع الالان
 الشرايط المتعارفه للقدره يجوز ان تكون من الصبر مع
 ان القدره موهوبه باقتداره في الحال على السواء في ذلك الوجه
 الاعتباريه لم تكن مقارنه للقدره في الحال الا لا يجوز منع
 الفعل كانت مقارنه طاهز الحال الثانيه فيجب العمل من محله
 الامور المحتمله سماع القدره مثلا (قوله) وهو العلم الذي
 قال القدره تطوق على مجرد الصوق التي هي من الاعمال المختلفه
 الحيوانيه واما في ذلك انها قبل الفعل (قوله) شرط السارح في هذا
 اشتماع الاحوال بالاعتراض للمدبر في سماع الموقف وذلك
 الاعتراض هو ان يقال ان القدره الحادته ليست من عند المدبر
 فانه يصح ان يقال انه امر بالقدره في الوقف المستحقه الشرايط

التأثير

التأثير فحاصل الحيا هو ان القدره الحادته ان القدره في سماع
 سارطها العاديه كانت مقارنه للفعل في الصبر في سماع
 كانت ساقته على الفعل وقوله في كلام المدبر ان هذا
 حول ما يحتمل من الاعتراض للمدبر حاصله ان القدره القدره مستحقه
 الشرايط الثانيه لا يقتضي ان تكون الوقف مقارنه بالفعل بل يقتضي
 ان يكون من شأنها التأثير في قدره الحق لثقت عن قدره الحق
 (قوله) بمنزلة يمتنعها (الار) ان يقال بمنزلة صاعرا للثقت
 بالمتفوت وان يرفع الموقف وسمى القيام بالبره في مقام
 التاعت او البعده في التجزؤ والا وهو الصحيح (قوله) اي وانه
 لم يمنع قيام الشيء وتمامه معا بل محل التزم بالبره وان
 محال (قوله) وهو الصواب اني استعملت الاستدلال يعني انا
 لا اسلم زعم التزم بل يرجح لم لا يجوز ان يكون تابع الشيء في
 التجزؤ وقوله بينهما اي به التابع وذلك الشيء الذي (قوله)
 وصفا اضافيا اي وصفا سببيا يكون من احوالها هو متعلقه
 لا وصفا زائلا يكون من احوال النفس (قوله) يعبر عنه بآثاره بلفظ
 محمل يعني به لفظ الاستقامه وقوله في ذلك لفظ متصل
 اي لفظ سلامه كاسباب (قوله) وقوله تفصله ان (انطلاق)